الأنباء
الجمعة 29 يونيو 2012

صوت سليمان وصل إلى خارج قاعة مجلس الوزراء: ممنوع قطع طريق المطار

خاطفو اللبنانيين يطالبون بفدية سلاح وإطلاق هرموش

العنصر النسائي في قوى الأمن اللبنانية ينتشر في بيروت ضمن إطلاق الشهر الأمني (محمود الطويل)

احتل الملف الأمني الخيار الاكبر من جلسة مجلس الوزراء التي استمرت حتى منتصف ليل الاربعاء ـ الخميس، وتوجه الرئيس ميشال سليمان الى قادة الأمن الذين جرى استدعاؤهم للمشاركة بالجلسة بالقول: ان مجلس الوزراء وهيئة الحوار الوطني يؤمنان الحماية المطلقة لهم، داعيا اياهم الى التشدد في ضبط الأمن بكل حسم.

وكرر سليمان لمرات ثلاث: ممنوع قطع طريق المطار، وقد سمع صوته خارج قاعة مجلس الوزراء.

وكان الرئيسان سليمان وميقاتي توافقا على دعوة قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية الى المشاركة فحضر العماد جان قهوجي والنائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي والمدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، واللواء جورج قرعة، المدير العام لأمن الدولة، وعرضوا لوجهات نظرهم في الاوضاع الأمنية، خصوصا قطع الطرق، وبالذات طريق المطار، بتغطية سياسية معينة.

الرئيس سليمان قلل من أهمية التشكيك بفاعلية «الشهر الأمني» الذي أعلنه وزير الداخلية، مشيرا الى أن مثل هذا الشهر من شأنه تأكيد حضور الدولة وممارستها لمهامها عبر المؤسسات الرسمية وهذا أمر مهم جدا.

أما ميقاتي فقد اعتبر ان لكل شيء حدودا، والحدود وضعناها، ولا تراخي بالأمن، كما قال لوفد من الهيئات الاقتصادية.

بين الأمن الشرعي والفوضى

ولكن يبقى السؤال، لمن ستكون الغلبة في لبنان الآن، للأمن الشرعي، أم للفوضى التي تجرأت على «الشهر الأمني» الذي اعلنه وزير الداخليه في يومه الأول؟

واضح ان ما حصل يوم الثلاثاء، لم يستهدف الخطة الأمنية المطروحة بل هيبة الدولة، ومفهومها وكيانها، واللافت ان الوزراء الذين يمثلون الميليشيات المسلحة داخل الحكومة تبرأوا من الاعمال الحاصلة، من إحراق مدخل مبنى قناة الجديد، الى التخطيط لإحراق قناة المستقبل، الى إغلاق طريق المطار مكررا، رغم دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري الى تحييد هذا الطريق الحيوي عن مجرى الغضب الشعبي المتعدد الاسباب والاهداف.

الوزير شربل: يمكننا فتح الطرق بدقيقتين لكننا لا نريد دماء

ما حصل الثلاثاء من أعمال شغب على مداخل بيروت وفي داخلها، يوحي بأن القائمين بمثل هذه الاعمال تفلتوا من قياداتهم، وباتوا فاتحين على حسابهم.

تغطية مطلقة للأجهزة الأمنية

مجلس الوزراء الذي استمر منعقدا حتى منتصف الليل، وشهد مداخلات أجمعت على رفع الغطاء السياسي عن كل «المخلين»، ورفض الفوضى من كل الوزراء، وقد توجه الرئيس سليمان الى قادة الاجهزة العسكرية والأمنية بالقول: لديكم غطاء مني ومن مجلس الوزراء ومن هيئة الحوار الوطني، وعليكم التصرف بحزم، خصوصا بالنسبة لطريق المطار.

في غضون ذلك، رفض وزير الداخلية مروان شربل أن تكون الاجهزة الأمنية كبش محرقة من الآن وصاعدا. ورفض بصوت عال أي انتقاد لدور الاجهزة الأمنية، كما رفض مقولة ان بعض هذه الاجهزة تنبه المطلوبين قبل وصول القوى الأمنية اليهم لاعتقالهم، وقال: يمكننا فتح الطرقات بدقيقتين لكننا لا نريد إراقة الدماء.

مصدر أمني أبلغ صحيفة «السفير» أن إعلان خطة أمنية مستدامة على امتداد السنة يحتاج الى 50 ألف عنصر، ليسوا متوافرين في الوقت الحاضر.

500 رجل أمن لحراسة المسؤولين؟

ولاحظ المصدر أن الآلاف من العناصر الأمنية وزعت على المسؤولين كمرافقين أو فرق مواكبة، وهي لا تقتصر على النواب والوزراء، الحاليين والسابقين، بل على السفارات والقضاة وبعض الشخصيات وكشف المصدر عن وضع 500 عنصر أمني بتصرف أربعة مسؤولين فقط!

مروان حمادة: مطلوب هزة أرضية

النائب مروان حمادة، قال انه يقدر حسن نية وزير الداخلية، لكنه لاحظ فقط فقدان سيطرة أصحاب الميليشيات على ميليشياتهم.

وأضاف: هذه ظاهرة عرفناها في لبنان، وهذا ما أدى الى حل الميليشيات 1992، لأنه أكثر من اتفاق الطائف الذي نص على حلها، كانت حاجة قادة الميليشيات للتخلص من هذه الآفة التي ضغطت عليهم لاتخاذ هذه الخطوة، وقد تمت تنقية الاوضاع من جزء من الميليشيات، وبقي حزب الله بحجة تحرير الجنوب، وبعد العام 2000 انتفت هذه الحجة، ونحن الآن نعيش المأساة المتولدة من السلاح الداخلي، الذي تحول الى سلاح مثقل على الحياة الدستورية والأمنية، لا أمل بالخروج من ذلك إلا من خلال «هزة أرضية» لا سمح الله.

وتوقف حمادة أمام الاعلانات التي صدرت برفع الغطاء عن المسيئين والحرص على السلم الاهلي وعدم استعمال السلاح بالداخل، اذا بنا نرى ان كل ما قالوه للرئيس سليمان هراء بهراء، ربما ان انهيار نظام بشار الاسد بدأ بدفع البعض الى التوتير في لبنان، واما انهم فعلا فقدوا السيطرة ويطالبون بخطط أمنية لضبط مناطقهم.

من جهة أخرى، برزت مطالب جديدة لخاطفي اللبنانيين الاحد عشر تمثلت في المطالبة بفدية كبيرة لشراء سلاح نوعي للمعارضة السورية، وباطلاق حسين هرموش، احد مؤسسي الجيش السوري الحر والذي تقول المعارضة انه اسير لدى النظام.

وتقول صحيفة اللواء اللبنانية نقلا عن مراسلها في اسطنبول، ان المطروح عملية تبادل، يجري خلالها اطلاق المخطوفين اللبنانيين على دفعتين.

● بيروت ـ عمر حبنجر

الأسير يعتصم «حتى الموت» لـ «إسقاط السلاح» ووهاب: «كنا بمكب في صيدا صرنا بمكبين»!

الشيخ أحمد الأسير وأنصاره خلال اعتصامهم في صيدا أمس (محمود الطويل)

بيروت: لم ينحصر قطع الطرق ببيروت ومداخلها، إنما امتد الى صيدا حيث أقدمت مجموعة تابعة للشيخ احمد الاسير على الاعتصام وسط الاوتوستراد الشرقي، الذي يشكل المدخل الاساسي لمحافظة الجنوب ونصبت خيمة، لكن بعد تدخل الجيش تمت ازالة الخيمة، في حين لوح الشيخ الاسير باعتصام مفتوح، دعما للدعوة الى نزع سلاح الميليشيات، بوصفه أي السلاح الميليشياوي مسؤولا عن الفوضى العاصفة بلبنان. وصباح أمس، تجدد اعتصام الاسيريين في مدخل صيدا الشمالي.

وأعلن الأسير،بعد اجتماعه مع محافظ الجنوب نقولا أبو ضاهر وقائد منطقة الجنوب الإقليمية العميد طارق عبدالله، انه لم يقتنع بفك الاعتصام «ونحن لن نرجع الى منازلنا قبل إيجاد حل سلمي»، لافتا الى انه لا يرى ان هناك فتنة بل الفتنة الحقيقية هي بالسكوت على هيمنة السلاح، مؤكدا ان «الاعتصام باق في مكانه حتى الموت وسنتجه الى خطوات تصعيدية».

وقال ردا على سؤال ان «كل اللبنانيين خائفون من الحرب والفتنة، ولكن لا يمكننا العيش دون كرامة، وسلاح حزب المقاومة سلب منا الكرامة».

بدوره، علق رئيس حزب «التوحيد العربي» الوزير الأسبق وئام وهاب على «ظاهرة» إمام مسجد بلال بن رباح في صيدا الشيخ أحمد الأسير، فقال: «ساعد الله صيدا»، مضيفا: «كنا مكب صرنا بمكبين».

كلام وهاب أتى من الرابية حيث التقى رئيس تكتل «التغيير والاصلاح» العماد ميشال عون.

قيادي في 14 آذار لـ «الأنباء»: لبنان مقبل على مرحلة شديدة الخطورة

رأى قيادي بارز في قوى 14 آذار «ان لبنان مقبل على مرحلة شديدة الخطورة والتعقيد والصعوبة وقد يدفع أثمانا كبيرة في أي لحظة لاسيما ان المنطقة ولبنان على مفترق طرق تاريخي يتمثل باقتراب نهاية النظام السوري».

القيادي في 14 آذار أشار الى ان حزب الله وفريقه يمارس سياسة عمل الشيء ونقيضه فمن جهة يطالب بالحوار من اجل تبريد الأجواء السياسية ومن جهة أخرى يمنع على اللبنانيين مقاربة موضوع السلاح الذي يشكل السبب الجوهري للانقسام الذي يتحكم بالحياة الوطنية خصوصا منذ 7 مايو 2008.

ويضيف هذا القيادي ان حزب الله يتمسك أيضا بالحكومة ويقف سدا منيعا أمام فريق 14 آذار الذي يطالب باستقالتها، ومن جهة أخرى ينتقدها رغم مشاركته الوازنة فيها ويشجع حركة الاحتجاجات الشعبية.

واعتبر هذا القيادي «ان مطلب استقالة هذه الحكومة العاجزة واستبدالها بحكومة حيادية قادرة على ادارة شؤون الناس – هذا المطلب – أصبح في مرتبة إنقاذ لبنان، الأمر الذي يتطلب وضع حد نهائي لمسألة السلاح غير الشرعي من خلال انهاء وضع السلاح الفلسطيني وفقا لما اتفق عليه في جلسات الحوار السابقة، ووضع كل امكانات حزب الله العسكرية تحت إمرة الجيش اللبناني وذلك وفقا للدستور المنبثق عن اتفاق الطائف وقرارات الشرعية الدولية لاسيما القرار 1701، مشيرا الى «الصدأ» الذي يعلو هذا السلاح غير المستخدم ضد اسرائيل منذ 6 أعوام.

● بيروت ـ محمد حرفوش

معلوف لـ «الأنباء»: بيان الجلسة الثانية للحوار مهزلة سياسية

النائب جوزف معلوف

رأى عضو كتلة «نواب زحلة» وتكتل «القوات اللبنانية» النائب جوزف معلوف ان الجلسة الثانية للحوار أثمرت إيجابية كبيرة إنما ليس على مستوى البحث بالسلاح غير الشرعي، بل على مستوى هدف «حزب الله» من الحوار والرامي الى إضاعة الوقت وتمرير المرحلة الى حين انقشاع الصورة الإقليمية وتحديدا الصورة السورية منها، معتبرا ان البيان الختامي للجلسة وبغض النظر عما شابه من غموض ولعب على حبال الكلام، اكد المؤكد ان الإجراء الوحيد الذي يمكن للحوار بحالته الراهنة ان يخرج به هو الصورة الجماعية للفعاليات السياسية اللبنانية، مشيرا الى ان اللبنانيين حبسوا أنفاسهم يوم امس بانتظار ما سيئول اليه البحث في «الاستراتيجية الدفاعية» بحسب ما وعدوا به، ليفاجأوا بأن البحث اقتصر فقط على تقديم الجلسة الأولى وضرورة الالتزام بإعلان بعبدا ومن ثم على تحديد موعد انعقاد الجلسة الثالثة.

ولفت النائب معلوف في تصريح لـ «الأنباء» الى ان ما جاء في البيان الختامي للجلسة الثانية من الحوار، لا يمكن توصيفه إلا بالمهزلة السياسية وبالتسويف وبالمخدر لعقول اللبنانيين، وذلك لاعتباره ان ما ذكره البيان في بنوده السبعة وتحديدا في البند الأول والثالث والرابع والخامس منها، ضرب هيبة القوانين اللبنانية المرعية الإجراء، وتجاوز دور المؤسسات الدستورية وفي طليعتها مؤسسة مجلس النواب، ناهيك عن انها لم تقدم اي جواب على أسئلة اللبنانيين حول جدية «حزب الله» في البحث بسلاحه، لا بل زادت اللبنانيين قناعة بأن الأخير بدأ يقطف على الطاولة ثمرة جهوده الآيلة الى تخدير المطالبين بتسليم سلاحه للدولة.

وأشار النائب معلوف الى ان أكثر ما دعا في البيان الى الاستغراب هو محاولة صائغي البيان اللعب على المعاني والعبارات من خلال قولهم في البند الثاني «استئناف البحث بموضوع الاستراتيجية الوطنية الدفاعية ومن ضمنها موضوع السلاح، في الجلسة المقبلة واعتبار التصور الذي سيقدمه الرئيس منطلقا للمناقشة، متسائلا عن هوية السلاح الذي ستتم مناقشته في الجلسة الثالثة وما اذا كان المقصود به سلاح «حزب الله» أم السلاح بأيدي المدنيين الذي ظهر في الشوارع في الآونة الأخيرة، ام السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، إذ انه سيخرج غدا من «حزب الله» من يقول للبنانيين ان سلاحه خارج إطار البحث وان المقصود في البند هو غير سلاحه.

وتابع النائب معلوف تفنيداته للبيان الختامي، قائلا: ان المتحاورين تمنوا على الحكومة في البند الثالث منه «وضع الآليات المناسبة لتنفيذ القرارات السابقة التي تم التوافق عليها في طاولة وهيئة الحوار الوطني»، كما تمنوا عليها في البند الرابع «متابعة تنفيذ قرارات وثيقة الوفاق الوطني في الطائف»، ما يعني ان تنفيذ مقررات الحوار السابق وتطبيق اتفاق الطائف قائم على التمني وليس على الإلزامية، اذ ترك المتحاورون للحكومة بموجب هذا التمني حرية التنفيذ او عدمه، في وقت هي ملزمة كل الإلزام بتنفيذ المقررات وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني. وأضاف النائب معلوف ان المتحاورين عطفوا تمنياتهم ايضا على الشق الثاني من البند الرابع، حيث تمنوا على الحكومة «تنفيذ مقررات طاولة وهيئة الحوار الخاصة بالموضوع الفلسطيني ووضع آلية لتنفيذ هذه القرارات بما في ذلك تفعيل وإنشاء اللجان اللازمة سواء ما يتعلق منها بمعالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والإنسانية، او ما يتعلق بالسلاح خارج المخيمات»، ما يعني ايضا ان المتحاورين تركوا للحكومة الحرية بتنفيذ قرار سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات او عدم تنفيذه، ومن الطبيعي ألا تقدم هذه الحكومة على تنفيذ هذا القرار كونه لا يتماشى مع رغبة النظام السوري بعدم سحب السلاح خارج المخيمات والذي استضاف للغاية نفسها رئيس «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ـ «القيادة العامة» أحمد جبريل.

وختم النائب معلوف مؤكدا انه وبالرغم من احترامه لدور رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وبالرغم من تقديره لجهوده الوطنية ولصدق نواياه، فإن المستفيد الوحيد من هذا الحوار هو «حزب الله» وليس اللبنانيين بشكل عام والدولة بشكل خاص.

● بيروت ـ زينة طبّارة

أميركا تحظر التعامل مع أربعة متهمين بغسل أموال لصالح حزب الله

واشنطن ـ رويترز: حظرت وزارة الخزانة الأميركية امس الاول على الأميركيين إجراء تعاملات تجارية مع ثلاثة رجال يحملون الجنسية اللبنانية والڤنزويلية ورجل لبناني تتهمهم بالمساعدة في غسل اموال مخدرات لصالح جماعة حزب الله اللبنانية.

واعتبرت ايضا ان علي محمد صالح الذي يحمل الجنسيتين الكولومبية واللبنانية ارهابي دولي لمشاركته في جمع اموال لحساب حزب الله.

ويجمد الاجراء اي اصول قد تكون لصالح في الولايات المتحدة ويمنع ايضا الأميركيين من اجراء تعاملات معه.

وقالت الوزارة ان الرجال الثلاثة الذين يحملون الجنسية اللبنانية والڤنزويلية هم عباس حسين حرب وعلي حسين حرب وقاسم محمد صالح، والمواطن اللبناني يدعى إبراهيم شبلي.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية إن الرجال الأربعة المتورطين في غسل اموال لهم علاقة باللبناني أيمن جمعة وهو أحد كبار مهربي المخدرات وأصدرت هيئة محلفين اتحادية في ولاية فرجينيا الأميركية في ديسمبر الماضي مذكرة اتهامات ضده تتهمه فيها بمساعدة عصابات المخدرات المكسيكية.

ووصف وكيل وزارة الخزانة ديڤيد كوهين في بيان شبكة جمعة بأنها «عصابة معقدة متعددة الجنسيات لغسيل الأموال تغسل عائدات تهريب المخدرات لصالح مجرمين وجماعة حزب الله الارهابية».

وقالت الوزارة إن عباس حسين حرب وشبلي تآمرا مع آخرين لنقل ملايين الدولارات من عائدات المخدرات وغسل أموال من خلال القطاع المالي اللبناني عن طريق منظمة مقرها كولومبيا وڤنزويلا.

وقالت وزارة الخزانة إنه محظور على الأميركيين الآن إجراء أي تعاملات تجارية مع هؤلاء الأربعة بموجب القانون الأميركي.

أخبار وأسرار لبنانية

● **تفسيران لحملة حزب الله «الناعمة» ضد الحكومة:** الانتقادات والحملة «الناعمة» التي صدرت عن حزب الله ضد الحكومة بما في ذلك عن ممثل الحزب على طاولة الحوار النائب محمد رعد الذي تحدث عن حكومة لا تستطيع على مدى ثمانية اشهر ان تحرك مشاريع انمائية، لقيت تفسيرين:

ـ الاول صادر عن بعض اوساط 14 آذار ممن رأت ان حزب الله يساهم في اضعاف وتهشيم صورة الحكومة ويحاول تظهير واقع سياسي مفاده ان المقاومة غير مستعدة لتسليم سلاحها الى دولة ضعيفة وتسليم قرارها الى حكومة فاشلة، وقبل قيام الدولة القوية القادرة لا بحث في موضوع السلاح، اي ان حزب الله يهمه ابقاء الدولة مفككة وضعيفة وتعطيل قيامها تبريرا لاستمرار السلاح وللقول ان الدولة اللبنانية عاجزة بمعزل عن طبيعة حكوماتها وسواء كانت حكومات وحدة وطنية ام حكومة لون سياسي واحد.

ـ الثاني تلمح اليه مصادر نيابية متابعة لظروف اطلاق جولة الحوار الحالية وتقول ان حزب الله يطلق اولى اشاراته السياسية في فترة الحوار والتي تعكس استعدادا لديه لفتح الملف الحكومي وللبحث في تغيير الحكومة واعطاء اولوية لهذا الموضوع وتلبية رغبة عارمة لدى قوى 14 آذار وتيار المستقبل برؤية حكومة جديدة، ولكن هذا الاستعداد ليس مجانيا وانما مشروط بوضع موضوع سلاح حزب الله جانبا، وان يكون التعاطي معه كجزء من الاستراتيجية الدفاعية، بمعنى تسوية سياسية مرحلية على طريقة «اتفاق الدوحة» وعلى اساس مقايضة الحكومة بالسلاح.

● **خلوة بين بري وعون: علم ان رئيس مجلس النواب نبيه بري اختلى على هامش جلسة الحوار الوطني يوم الاثنين الفائت بالنائب ميشال عون وتمنى عليه وقف السجال الدائر مع النائب وليد جنبلاط، والامر عينه قاله بري للنائب وليد جنبلاط الذي كان له موقف علني عندما قال ان في الحكومة تيارا عبثيا يعطل عملها، ولدينا رئيس حكومة ممتاز انما «يجب ان يحل عنه عون».**

● **تغييرات قريبة في قيادات حزب الله:** تكشف مصادر عن تغييرات ملموسة ستشهدها قيادة حزب الله السياسية خلال الفترة القريبة، هدفها اعادة تفاعل الحزب وتواصله مع محيطه العربي والذي فقده خلال العام الماضي، وهي تعتبر ان نواب الحزب الثلاثة نواف الموسوي وعلي فياض وحسن فضل الله سيكون لهم الدور الابرز في محاولة استعادة البريق الذي فقده حزب الله منذ بدء الحراك في سورية.

وتؤكد المصادر ان هناك نية لحزب الله بإرسال وفد الى مصر للتهنئة بفوز د.محمد مرسي بالرئاسة المصرية، وهذا ان دل على شيء، فإنه يدل على ان سياسة الحزب المقبلة سيكون عنوانها الابرز التماشي مع الحركات الاسلامية التي بدأت تظهر وتأخذ دورا اساسيا على الساحة العربية، وهذه الخطوة تأتي بعد دراسات مكثفة اجرتها قياداته في لبنان وايران عنوانها «طريقة التعاطي مع البحر الاسلامي السني في المرحلة المقبلة».

● **اهتمام المراسلين ينتقل الى لبنان: مجموعة الصحافيين الاجانب المتمركزين في بيروت راهنا من اجل متابعة التطورات في سورية باعتبار ان لبنان احدى دول الجوار الاكثر التصاقا ويسمح بمعرفة ما يجري هناك من دون التوجه الى الاراضي السورية، باتوا منشغلين في جانب من عملهم بما يحصل في لبنان ومدى استعداد اللبنانيين لاستيراد الازمة السورية الى بلدهم.**

● **تكريم اللواء ابراهيم:** بعد تكريم الحكومة القطرية لمدير عام الامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي زار الدوحة قبل اسابيع، ارسل الرئيس الفلسطيني محمود عباس تكريما استثنائيا الى اللواء ابراهيم هو الجنسية الفلسطينية مع جواز سفر ديبلوماسي.